مجلة كلية
الدعوة الإسلامية

العدد الثالث عشر
1996

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة تصدر سنويا

1425 من ميلاد الرسول صلى الله عليه وسلم 1996 أفرنجي

المنهج العلمي عند العرب

أبحاث منقودة

العامل النحوي في ميزان النقد

تراجم من الفكر الغربي

المبرّد ولغة الشّعر

د. زهير غازي زاهد
كلية التربية - جامعة الفاتح

الشعر والدرس اللغوي:

الشعر مصدر من مصادر الدرس اللغوي منذ توجّه العلماء إلى تقعيد اللغة ووضع ضوابط لسانية لمتعلميها وكانت لغة الشعر الجاهلي أكثر نقاء لديهم منها في شعر ما بعد الإسلام. ومنذ النصف الأول من القرن الثاني كان موقف اللغويين من لغة الشعر قد اتخذ مسارين: أحدهما متشدد في قبول أساليب الشعر واستعمال الشعراء، فإذا سمع ما يخالف الأقيسة التي وضعها من سماعه لغة العرب اعترض عليه دون النظر إلى قائله أو مصدره.

من هنا كانت اعتراضات ابن أبي إسحاق على الفرزدق وتخطئته إياه وهو شاعر فصيح وكذا اعتراض تلميذه عيسى بن عمر ومن هنا أيضاً كان الاعتراض

على وجوه القراءات القرآنية[1]. فالمنهج القياسي في النحو نحا منحى عقلياً يميل إلى تحليل النصوص وتأويلها فأخضع أساليب القول للقياس،ومن ثم صار يقبل المقيس وإن لم يرد به سماع،ومن هنا أيضاً اتهم المبرد بأنه يجعل من كلامه في النحو أصلاً وكلام العرب فرعاً ووصف ابن جني رده لرواية الشواهد بأنه تحكم على السماع[2]. أما المسار الثاني فكان أكثر قبولاً لأساليب كلام العرب ربما كان لاتساع السماع لديه وكان على رأس هذا الاتجاه أبو عمرو بن العلاء.فعلى الرغم من التزامه بالفصيح وحبه للقديم كان أكثر ميلاً إلى الاطلاع على ما يقوله معاصروه من الشعر،وله آراء كثيرة في معاصريه من الشعراء فضلاً عن القدماء. هذه الآراء مثلت موقفه الفني من الشعر ولغته واستمر هذا الاتجاه في قبول المسموع لدى الكوفيين بعد ذلك[3].

لقد كان الصراع قائماً بين اللغويين والشعراء فاللغويون والنحويون خاصة أصحاب قواعد وضوابط وقياس أما الشعراء فهم مبدعون لا يبالون في كثير من الأحيان بما يقتضيه القياس فيتجاوزون في استعمالاتهم أقيسة النحويين في استعمالاتهم. فالشعر استعمال خاص للغة و«الشعراء أمراء الكلام يصرفونه أنى شاؤوا ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده ومن تصريف اللفظ. . . .»[4].

وفي القرن الثالث،عصر المبرد وثعلب،وهما أكبر لغويين فيه،كان الصراع قائماً بين القديم والمُحدث،فبعد المعركة النقدية التي ثارت حول بشار وأبي نواس وغيرهما في القرن الثاني أعقبتها معركة عمود الشعر حول شعر أبي تمام. وهذه المعارك الأدبية والنقدية كان مدارها لغة الشعر وموقف اللغويين من الأساليب الجديدة والألفاظ المستحدثة والصور والمعاني التي جدت لدى شعراء الحداثة آنذاك.

---

(1) انظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي 32، 33، 41، مدرسة الكوفة ص 68، 69، 70.

(2) الخصائص 1/ 75، المقتضب (مقدمة المحقق) 1/ 109، وينظر الضرورة الشعرية للسيد إبراهيم 74، 75.

(3) انظر «أبو عمرو بن العلاء ـ جهوده في القراءة والنحو ـ زهير زاهد 111، 112.

(4) هذا قول الخليل انظر منهاج البلغاء لحازم القرطاجي 143.

وموقف اللغويين كان أكثر اهتمامه بالشكل التعبيري، فالفصاحة تدور حول استعمال الألفاظ وخصائصها الصوتية والبنائية، فأبو عمرو بن العلاء في القرن الثاني علل عدم رواية شعر عدي بن زيد وأبي دواد الإيادي بأن ألفاظهما ليست نجدية[5]،والأصمعي وقف من الكميت والطرماح موقفاً حاداً لأنهما تعلما النحو فهما ليسا بحجة[6] أي أنهما مستحضران. وكذا موقفهم من شعر ذي الرمة بأنه لا يشبه شعر العرب وأنه لا يحسن المدح ولا الهجاء ولا الفخر[7]،وموقف أبي عبيدة من شعر ابن مناذر وقول ابن مناذر: اتّقِ اللّه ولا تقلْ ذاك قديم وهذا مُحدَث فتحكم بين العصرين ولكن أحكم بين الشعرين ودع العصبية[8]. فأكثر عنايتهم بالألفاظ وأساليب الاستعمال المألوفة لدى العرب أما المعاني فكانوا يعدونها مطروحة في الطريق يعرفها العربي والعجمي كما عبر الجاحظ وإن التفتوا إلى قدرة المحدثين على توليد المعاني والصور الشعرية. لقد استمر تيار التعصب للقديم في القرن الثالث لدى ابن الأعرابي وأضرابه من اللغويين على الرغم من أن قضية الاستشهاد بالشعر في مجال النحو قد حسمت فقصر الاستشهاد على الشعر الجاهلي والإسلامي حتى منتصف القرن الثاني للهجرة. أما التيار المقابل للسابق فهو الذي قبل المحدث بل تعصب له وألف فيه كما هو لدى ابن المعتز والصولي،وأما موقف المبرد فقد كان توفيقياً جامعاً بين القديم والحديث،ومن ممثلي هذا الاتجاه الجاحظ وابن قتيبة. إلا أن المبرد ظل على مذهب شيوخه من النحويين في مجال الاستشهاد النحوي لكنه أدخله في حيز اهتمامه في مجالين:

أحدهما تدريسه إياه لطلبته وجعله مادة يمليها عليهم ويحلله تحليلاً لغوياً، كما جعل قصيدة لأبي نواس مجالاً لشرحه وتحليله[9]،وكما أكثر من تحليل النصوص المحدثة في كتبه. الكامل والفاضل والتعازي والمراثي.

---

(5) الشعر والشعراء 162.

(6) انظرفحول الشعراء للأصمعي 39، 40، 46، الموشح Bor، أبو عمرو بن العلاء 133 ، 134.

(7) فحول الشعراء 40، الموشح 270 ـ 292.

(8) طبقات الشعراء لابن المعتز 122، الأغاني 17/ 12.

(9) انظر طبقات الشعراء لابن المعتز 197ـ 200.

أما المجال الثاني فهو إدخاله إياه في مصنفاته بل قصر عليه كتاباً مستقلاً وهو كتابه الروضة[10].

لم يهمل المبرد عصره ليتعلق بالقديم فقط. لذا كانت له نظرات ووقفات نقدية وبلاغية شاركت في تطوير النقد والبلاغة،فهو من اللغويين القلائل الذين قبلوا الشعر المحدث مراعين العصر،وقد رأينا كيف يتخذه مادة في تدريسه متعهّداً إياه بالشرح والتعليل،كما أدخله في مصنّفاته إلى جانب الشعر القديم. لقد كان رأيه في هذا الشعر المعاصر له رأياً لغوياً واعياً لأساليب الكلام قابلاً تطور الشعر وأساليبه ولغته لارتباط ذلك بتغيّر العصر وهذا الشعر يشاكل عصره[11]،فكان من أوائل اللغويين الذين وقفوا من التطور الشعري موقف القبول[12]،ومقياسه في الحكم الإجادة «فليس لقدم العهد يُفضّل القائل ولا لحدثان عهد يُهتضم المصيب ولكن يعطى كلٌّ ما يستحق»[13] وكانت له إلى جانب أقواله في النقد ـ آراء ونظرات في البلاغة وموضوعاتها[14] كالتشبيه والكناية والإيماء والمجاز والاستعارة وأضرب الخبر وصور الأسلوب من الإيجاز والإطناب وغير ذلك مما فصلنا الحديث فيه من بحثنا: المبرد ناقداً، على الرغم من اشتغال المبرد بشعر المحدثين واستحسان الكثير منه عند عمارة بن عقيل الذي قال فيه: ختمت الفصاحة في شعراء المحدثين بعمارة[15]، وكذا إعجابه بابن مناذر وقوله: في شعره شذّة كلام العرب بروايته وأدبه وحلاوة كلام المحدثين بعصره ومشاهدته[16]. واستحسان شعر أبي نواس

---

(10) المثل السائر 2/ 12 وانظر الأغاني 8/ 15، معجم الأدباء 19/ 121، الثابت والمتحول 2/ 173 وانظر المقتضب (مقدمة المحقق) ص 65.

(11) التعازي والمراثي 152، الكامل 348، 1225 قوله بابن مناذر 25، 26 قوله في عدم وقوع التقاء الساكنين إلا في بحر المتقارب أو في القوافي، المقتضب 1/ 155.

(12) الثابت والمتحول (أدونيس) 2/ 153.

(13) الكامل 29 وانظر النقد اللغوي عند العرب للعزاوي 93.

(14) انظر الكامل 740، 818، رسالته في البلاغة ـ نشرها الدكتور رمضان عبد التواب.

(15) الأغاني 20/ 183 وهو شاعر فصيح كان يسكن بادية البصرة كان النحويون يأخذون عنه اللغة.

(16) الكامل 1225.

وأبي تمام والبحتري وابن أبي عيينة وعبد الصمد بن المعذل،وإعجابه بقدرة أبي العتاهية وغيرهم.فقد ظل موقف المبرد اللغوي من الألفاظ وأبنيتها وخصائص فصاحتها ومن الأساليب وصورها يظهر في كثير من الأحيان،وبهذا آثر قصر عنايته واهتمامه على جانب المبنى ـ التفكير وأنه استشهد بشيء من شعر أبي تمام في كتابه الاشتقاق لما كان غرضه معناه دون لفظه كما ذكر ابن جني[17].

وبلغ إعجابه في قول أبي نواس.

لا أذودُ الطيرَ عن شَجرٍ قد بَلَوتُ المُرّ من ثَمرِه

أنه قال: «مثل هذا لو تقدم لكان في صدور الأمثال»[18] كما اهتم به في مجال تحليله الجملة الشعرية بلاغياً. وسنرى موقفه من بعض الظواهر المخالفة للقياس في شعر القدماء وتغيير روايته.

لغة الشعر ولغة النثر:

درج دارسو الأدب على تقسيم الكلام إلى نوعين: الشعر والنثر، ولا يعود اختلاف الشعر عن النثر إلى أسلوبه واحتوائه على الوزن والقافية فقط،إنما يعود الاختلاف أيضاً إلى خصائص تركيبية نحوية أو صرفية كما فصل الحديث في ذلك من درس الضرورات الشعرية ومنهم من بذل جهداً في إحصائها وذكر أقسامها[19]. وكان المبرد على هذا التقسيم فالكلام لديه على مستويين: أحدهما الكلام المنثور والآخر الكلام المرصوف المسمّى شعراً[20]. إنه قابل المنثور بالمرصوف وهي تسمية طريفة. وهذا التقسيم جار لدى العلماء منذ الخليل والفراء وظل حتى يومنا هذا. ولم يميز المبرد قولاً على قول إذا كانا يمتازان

---

(17) الخصائص 1/ 24.

(18) الكامل 361.

(19) انظر كشف المشكل في النحو للحيدرة 2/ 413، 414 وما بعدها، الضرورة الشعرية للدكتور العدواني 161 وما بعدها، وهناك من قسم الكلام من حيث الجودة وعدمها إلى ثلاثة مستويات مع قوله بنوعي الشعر والنثر ثم اختار جملة من الألفاظ والتراكيب من الشعر والنثر للتبصير باستعمالها (انظر متخير الألفاظ لابن فارس 43).

(20) البلاغة للمبرد 80.

بالبلاغة، والبلاغة لديه «إحاطة القول بالمعنى واختيار الكلام وحسن النظم حتى تكون الكلمة مقاربة أختها ومعاضدة شكلها»[21].

فالكلام البليغ قد يكون شعراً إذا اتصف بحسن النظم والمشاكلة بين كلماته في سياق الاستعمال. وهي قضية أسلوبية أكدها في أكثر من موضع في كتابيه: «الكامل» و «الفاضل» لكن الشعر يمتاز عنده عن النثر بالوزن والقافية وشيء من خصوصية استعمال اللغة، والوزن يحمل على الضرورة والقافية تضطر إلى الحيلة[22] والنثر يمتاز بحرية الاستعمال أوسع مما هو في الشعر، ومن هنا تفترق لديه لغة الشعر عن لغة النثر وتصبح للشعراء مذاهب مطردة في الاستعمال[23] وفيما يضطرون إليه ويلجؤون إلى استعمال الرخص اللغوية التي هي الضرورات، ولذلك تناول المبرد قضية الضرورات الشعرية في كتبه بل خصّها بكتاب مستقل كما سيأتي.

إن الشعر في نظر اللغويين يتمثل في صورتين من الاستعمال: إحداهما الاستعمال القديم المألوف من كلام العرب وشعرهم أما الأخرى فهي صورة الاستعمال في الشعر المحدث الذي اتخذ اتجاهين في استعمال اللغة: أحدهما بدأه بشّار من المحدثين المولّدين وأنضجه أبو نواس وشعراء المجون،وعبّر عنه خير تعبير أبو العتاهية.وقد حاولوا أن يجعلوا من لغة الحياة لغة للشعر،فتوليد المعاني والصور ينبغي أن يأتي مع وضوح في التعبير وتجاوز لأنواع التعقيد اللفظي والمعنوي، أما الاتجاه الآخر فهو الذي بدأه مسلم بن الوليد وأنضجه أبو تمام وهو أن يتخذ الشاعر من اللغة الفنية منهجاً للتعبير عن عالمه الخاص بتوليد الصور والمعاني واستعمال الخيال الشعري بدقة وعمق[24]،كان موقف

---

(21) السابق.

(22) السابق.

(23) الكامل 508 وقد صرح ابن سلام بسعة مجال النثر (الكلام) في الاستعمال في طبقات فحول الشعراء 56.

(24) انظر الموشح 398 المحاورة بين أبي العتاهية وابن مناذر في مشاكلة الشعر في تعبيره وانظر الكامل 29، 30 ميل المبرد إلى الوضوح في الأسلوب.

المبرد من الشعر المحدث قد انعكس على موقفه من لغة الشعر حتى عُدّ المبرد من أوائل اللغويين الذين قبلوا التحوّل الشعري كما ذكرت[25]،فالشعر وإن اتصف بخصائص تركيبية تختلف أحياناً عما هي في النثر فتركيبة الجملة العربية لها خصائصها ومقاييسها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، والخروج على هذه المقاييس قد يؤدي إلى الغموض والتشويش أحياناً. هذا الغموض وأسبابه ونوازعه خضع للدرس اللغوي والنقدي قديماً وحديثاً.

المبرد والضرورة الشعرية:

لقد وضع النحويون مقاييس لغوية وأرادوها أن تكون ثابتة لقضية خاضعة للتطور وهي اللغة. هذه المقاييس لديهم تشكل النقاء اللغوي في البادية حيث العربية الخالصة من شوائب المدينة والحضارة التي يكمن فيها الفساد اللغوي والاختلاط اللساني، لذا حددوا زمن ومكان الاستشهاد بالشعر،وصرّح بعضهم أن إبراهيم بن هرمة الذي عاش في زمن المنصور،أي منتصف القرن الثاني للهجرة هو آخر الحجج في الشعر[26] وقد كان معظم أحكامهم في هذا المجال ذوقياً انطباعياً عاماً.

لم يتوقف الشعر العربي عن التطور والتغير في لغته وأساليبه بعد ذلك التحديد على الرغم من مواقف اللغويين المتعصبين للقديم خاصة من هذا التطور.

كانت عناية اللغويين كما أشرت بالألفاظ والتركيب أي بشكل التعبير إلا إذا كان المعنى له صلة باستعمال اللفظ.وقد أدرك الجاحظ ذلك إذ قال: «ولم أر غاية النحويين إلا كل شعر فيه إعراب،ولم أر غاية رواة الأشعار إلا كل شعر فيه غريب أو معنى صعب يحتاج إلى الاستخراج..»[27] ولعل ذلك يرجع إلى مبدأين.

---

(25) انظر الثابت والمتحول 2/ 173.

(26) أبو عمرو بن العلاء، ص 129 وانظر المصادر المذكورة في هامش الصفحة، وإلى جانب تحديد زمن الاستشهاد بالشعر حدد القرن الرابع للهجرة نهاية لعهد الفصاحة للاستشهاد بالكلام المنثور.

(27) البيان والتبيين 4/ 24.

فالمبدأ الأول الذي تمسك به اللغويون الأوائل هو العصر وقدم الزمن، فالشاعر الجاهلي هو الأفصح ثم الإسلامي والأموي.وعلى الرغم من اعتراف اللغويين باستقامة اللغة لدى جملة من المحدثين بدءاً من بشار حتى المتنبي والرضي والمعري ظل هؤلاء خارج الاستشهاد النحوي بوصفهم محدثين ومولدين الصفة التي أطلقها أبو عمرو بن العلاء على جرير والفرزدق في قوله: لقد كثر هذا المحدث وحسن حتى هممت بروايته[28].

أما المبدأ الثاني إلى جانب القدم فهو المكان. فالشاعر البدوي أفصح ممن عاش في المدينة أو أكثر التردد عليها. فالأول حجة يروى شعره وتوجد الحجج والمبررات لاستعمالاته الخاصة[29] كما كان من حقه أن يرتجل اللغة فيأتي بالألفاظ والأساليب لفصاحته وبصره بجوهر اللغة كما قيل في النابغة وطرفة وابن مقبل ورؤبة وغيرهم[30].

أما الثاني فترددوا في حجيته ولو كان ممن تقدم به العهد. وقد مرت الإشارة إلى عدي بن زيد وأبا دُواد الإيادي وعدم رواية شعرهما لأن ألفاظهما ليست بنجدية وأنّ ذا الرمة لم يكن فحلاً في نظر الأصمعي لأنّ شعره لا يشبه شعر العرب[31]. كان اللغويون إذن يهتمون بفصاحة الألفاظ والأساليب القديمة من جهة،والتي سمعت من مواطن الفصاحة لديهم من جهة أخرى[32].

إن المقاييس والأحكام التي وضعها لغويو القرن الثاني وأهمهم أبو عمرو بن العلاء والخليل وتلامذتهما الأصمعي وأبو عبيدة ويونس النحوي وما جمعه (الكتاب) المعزو إلى سيبويه، كان لها أكبر الأثر فيمن جاء بعدهم في

---

(28)،(29) كموقفهم من استعمال زهير بن أبي سلمى «كأحر عاد» إذ قالوا هو ثمود ثم برروا له (انظر الموشح 56، شرح القصائد السبع الطوال للأنباري 49، 270، أبو عمرو بن العلاء 135.

(30) الشعر والشعراء 22، الكامل 31، الموشح 59، التنبيه على حدوث التصحيف 157، 158.. وما بعدها.

(31) فحول الشعراء 46، الموشح 274، 175، أبو عمرو بن العلاء 134.

(32) رويت أقوال كثيرة عن أبي عمرو بن العلاء وغيره في تحديد مواطن الفصاحة وكأنهم كانوا يرسمون أطلساً لغوياً بها (انظر أبو عمرو بن العلاء 115ـ 117 وانظر أيضاً المصادر المعتمدة في هوامش الصفحات.

القرن الثالث فنقلوها وطبقوها تقليداً في مجال الدرس اللغوي والنظر إلى الشعر ولغته كما ظلت النظرة إلى الفصل بين اللفظ والمعنى قائمة. فالمبرد كما ذكرت تقبل الشعر المحدث وأدخله في درسه ومصنفاته. لكنه لم يدخله في ضمن الاستشهاد النحوي إذ بقي على مذهبه في الثبات على مقاييس شيوخه في الاستشهاد النحوي،إلا أنه اعتمده في مجال المعاني المولدة التي استحسنها وأخذ بها انسياقاً بتيار العصر،فهذا الشعر مشاكل لدهره على حد تعبيره،وكذا اتخذه مجالاً لتحليلاته اللغوية ونظراته النقدية والبلاغية. (وقد كان.. وهو الكثير التعقب لجلة الناس ـ احتج بشيء من شعر حبيب بن أوس الطائي في كتابه في الاشتقاق لما كان غرضه فيه معناه دون لفظه)[33].

من هنا كانت عناية المبرد والجاحظ قبله في قضايا البلاغة فهي تتصل بالمعاني وتحسينها وإبداعها وتوليدها،فكانت عنايته بالتشبيه وأنواعه عناية فائقة ولا يخفى ما بين القياس والتشبيه من صلة[34] وكذلك عني بالإيماء والكناية وأقسامها،والمجاز الذي كان يسميه اتساعاً في اللغة[35]،وكانت له ملاحظات كثيرة في نقد المعنى أيضاً فأقواله في الإفراط والمبالغة كثيرة،وقد تعقب شعر الشعراء بالنقد والملاحظة اللغوية والأسلوبية القدماء منهم والمحدثين وحتى الذين وصفهم بالفصاحة. كالفرزدق وجرير وبشار وأبي نواس وأبي تمام وابن المعذل وغيرهم..

يدخل الكثير من هذه الملاحظات والآراء في موضوع الضرورة.وكان من ثمرات اهتمامه بالشعر ودراسته وتحليل استعمالاته الخاصة في اللغة أنْ ألّفَ كتاباً في الضرورة الشعرية. ولعله أول من ألف كتاباً مستقلاً في هذا الموضوع[36] فضلاً عن تناوله إياها في مواضع كثيرة من كتبه: المقتضب

---

(33) الخصائص 1/ 24.

(34) انظر البرهان في وجوه البيان لابن وهب الكاتب 76.

(35) المقتضب 1/ 46 وانظر الكامل 96، 118، 740.

(36) الضرورة الشعرية للعدواني ص 18 التي اعتمدها في الهامش التاسع.

والكامل والفاضل بعد أن عولجت لغة الشعر في الكتاب المعزو إلى سيبويه في باب (ما يحتمل الشعر) ثم في مواضع متناثرة فيه[37].

إن مذهب المبرد في الضرورة قد اتخذ اتجاهاً مختلفاً عما في (الكتاب).

وقد كان مذهب الخليل واضحاً في (الكتاب) إذ نظر إلى الشاعر باعتباره مبدعاً في استعماله اللغة فالشعراء (أمراء الكلام يُصرّفونه أنّى شاؤوا ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده،ومن تصريف اللفظ وتعقيده،ومدّ المقصور وقصر الممدود،والجمع بين لغاته والتفريق بين صفاته)[38].

وجاء في (الكتاب) (اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف،يشبّهونه بما ينصرف من الأسماء.. وحذف ما لا يُحذف يشبّهونه بما قد حُذِفَ واستُعْمِلَ محذوفاً «ثم جاء في آخر الباب» وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً. وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا»[39].

فمذهب الخليل وسيبويه في «الكتاب» يميز بين مستويين للكلام أحدهما مستوى الكلام القياسي المطرد الذي يأتي على وفق القواعد العامة التي استخرجها النحويون. أما المستوى الثاني فهو المستوى الفني الذي تظهر فيه خصائص أسلوبية للشاعر فهو مستوى اللغة الفنية الذي يضطر النحوي إلى توجيهه وتأويله على وجه. وكل الأقوال مهما اختلفت مذاهبها تدور حول صحة النص أو العبارة لا تتعداها إلى غيرها. فالشاعر على قول الخليل مبدع في كلامه يصرفه أنى شاء.ويبدو لي أن الشاعر الذي يعنيه الخليل هو من يستشهد بشعره لمعاصرته عهد الاستشهاد بالشعر، وقد نشأت لدى النحويين الأوائل ومنهم الخليل فكرة سليقية اللغة لدى الفصحاء في العصر الجاهلي

---

(37) الكتاب 1/ 26ـ 32 وانظر فهارس الكتاب في 5/ 320.

(38) القول للخليل، منهاج البلغاء للقرطاجي 143.

(39) الكتاب 1/ 26، 32 انظر الضرورة الشعرية للسيد إبراهيم محمد ص 11 وما بعدها ففيه حديث عن الضرورة عند سيبويه.

ومن كان مجالاً لسماعهم واستشهادهم بأقواله في العصر الإسلامي فهم بعيدون عن الخطأ[40]. أما الشعر المولّدُ والمحدث فقد اختلفت النظرة إليه حتى ممن وقف منه موقف القبول كالمبرد،فهو في مذهبه القياس النحوي ظل استمراراً لشيوخه مع إشاعة مذهب التشدد في القياس وطرده واتخاذه حكماً في أساليب العرب والشعر المروي ما خرج منه على القياس.

وقد تطور القياس على يد المبرد حتى أصبح ينازع السماع في الأهمية اللغوية،بل توسع في تطبيقه توسعاً لطبيعة الدرس النحوي في عصره واعتماده عليه اعتماداً واسعاً وتضييق مجال السماع. فالنصوص التي تخرج على القياس المطرد نعني أنها خرجت على الأسلوب في الاستعمال وتركيب الجملة المألوفة لدى العرب،ويعني هذا أيضاً إصابة قرائنه النحوية أو البنية الصوتية أو الصرفية بالخلل،وبهذا لا تصل التراكيب إلى غاياتها من المعاني،أي يسودها الغموض والتشويش،ومن الصعب على النحوي أن يتهاون في خروج الأساليب أو التراكيب اللغوية على القياس المطرد[41].

لقد أخذ مذهب المبرد فيما خرج على القياس مما سمي بالضرورة وموقفه منها اتجاهين: أحدهما قبول الضرورة الشعرية التي لها أصل في الاستعمال.

الثاني: تخطئة الاستعمال فيما خرج على الأصول.

1 ـ الضرورة وأصل الاستعمال: .

ذكرت أن المبرد كان يفرق بين الشعر والنثر وقد يساوي بينهما إذا استثنينا الوزن والقافية، جاء في كلامه، عن البلاغة: أنها الإحاطة بالمعنى، واختيار الكلام،وحسن النظم،وحذف الفضول (فإن استوى هذا في الكلام المنثور والكلام المرصوف المسمى شعراً فلم يفضل أحد القسمين

---

(40) انظر في هذا «فصول في فقه العربية د. رمضان عبد التواب 164.

(41) انظر في موضوع القياس وتطوره ونماذجه في كتاب التكملة لأبي علي الفارسي (مقدمة المحقق) ص 70 من النص، المسائل العسكريات ص 83، أبو العباس المبرد، محمد عبد الخالق عضيمة 55،، وما بعدها.

صاحبه. . . .

والوزن يحمل على الضرورة والقافية تضطر إلى الحيلة[42] والكلام المنثور كما هو واضح يعني به النثر الفني،وكان يعد الأمثال من النثر الفني الذي يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال[43].

لقد كانت لديه مسلمات في كتابيه (المقتضب) و(الكامل) خاصة تحكم موقفه من الضرورة وما خرج على القياس منها:

«إن السماع الصحيح والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة»[44].

«الضرورة تردّ الأشياء إلى أصولها فلا يجوز الخروج على الأصول إنما يجوز الرجوع إليها في الضرورة»[45].

«الضرورة لا تُجوّز اللحن»[46].

في ضوء هذه المُسلّمات: القياس المطرد والردّ إلى الأصل للضرورة وعدم تجويز اللحن في الضرورة. كل ذلك يدور في أفق صحة التركيب وعدم صحته، فقواعد الاستعمال عنده قسمان:

أحدهما المقيسة المطردة القياس وهي التي تتمثل فيها صحة الاستعمال على وفق الأكثر والأعم من كلام العرب.

ثانيهما: الأصل الذي عدل عنه إلى الاستعمال المقيس بقاعدة فرعية، فالأصل في الأسماء أن تنصرف لكنها قد تمنع من الصرف بعلة فيعدل بها عن الصرف،لكن الشاعر إذا اضطر وصرف الممنوع من الصرف جاز له لأنه رجع إلى الأصل. أما إذا اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف فلم يجز له ذلك «لأن

---

(42) البلاغة للمبرد 80، 81.

(43) المقتضب 3/ 280، 4/ 261 وكذا كان الفراء يقرن لغة القرآن الكريم بلغة الشعر في جملة من الاستعمالات، انظر معاني القرآن 3/ 118.

(44) الكامل 34.

(45) المقتضب 1/ 14، 3/ 354.

(46) السابق 3/ 354.

الضرورة لا تُجوّز اللحن وإنما يجوز فيها أن ترد الشيء إلى ما كان له قبل دخول العلة» وكذا جواز فك إدغام المدغم وجر المنقوص بالكسر وغير ذلك[47]، فهو أجاز جوازاً مطلقاً الرجوع إلى الأصل وإن لم يرد به سماع وهذا من وجوه خلافه مع النحويين. كان المبرد حين يحلل النص ينشد صحته وسلامة تركيبه على وفق هذين القسمين من قواعد الاستعمال وهو ينظر في ذلك إلى شيئين:

أ ـ الوضوح وعدم اللبس في أداء المعنى.

ب ـ حسن النظم والتركيب ليأتي النص على خير ما يريد له الفن والإبداع، فإذا أمن اللبس جاز ما لا يجوز من الصيغ والأساليب كجمع فاعل على فواعل فهو لا يجوز للالتباس،لأن فواعل جمع فاعلة إلا إذا أمن اللبس مثل فوارس. وفي المثل (هالك في الهوالك) لكثرة الاستعمال ولضرورة الشعر استعمله الفرزدق في قوله (خُضُعَ الرقاب نَواكسَ ٱلأبصار)[48] وكذا قوله في حذف همزة الاستفهام في الشعر لقيام (أم) دليلاً عليها، وجاء جواز ذلك أيضاً في (الكتاب) وأجازه الأخفش والفراء قبله[49]. وحذف الياء من جواب الشرط وإبدال حروف الجر بعضها من بعض وغير ذلك[50].

2 ـ تخطئة ما خرج عن الأصول:

مَرّ بنا أن المبرد جعل القياس مذهباً وحكماً في كثير من أحكامه وكان بهذا يقابل مذهب ثعلب المعتمد على السماع والنقل. والقياس الذي تمسك به المبرد هو مذهب شيخه أبي عثمان المازني الذي أثر عنه قوله: (ما قيس على

---

(47) المقتضب 3/ 354 وانظر 1/ 101ـ 103 ففيها إجازة لما لم يسمع في الضرورة وجميع باب فعيل إلى مفعول مما اعتلت عينه.

(48) الكامل 399، 400، صدر البيت «وإذا الرجال رأوا يزيْدَ رأيتهم».

(49) الكامل 906 وانظر الكتاب 3/ 174، 175، معاني القرآن للأخفش 2/ 426 معاني القرآن للفراء 2/ 394.

(50) الكامل 823، المقتضب 3/ 71، 72 ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني 249، 250، 341، 343.

كلام العرب فهو من كلام العرب)[51] لذا كان المبرد يتجاوز النقل أحياناً إلى التحليل وإبداء رأيه[52] ولهذا أيضاً احتاج إلى شيء من المنطق والحجج العقلية في مناظرته لشيخ الكوفيين ثعلب.

إنّ قياس المبرد المطرد في مجال أحكامه اللغوية دفعه إلى رد جملة من الظواهر اللهجية لتقاطعها مع القياس ورفضها وتخطئتها أحياناً[53] فإذا جاءت في شعر مروي في جملة الضرورات وما يحتمل الشعر فكان موقف الخليل وسيبويه،كما ذكرت،عدم تخطئتها والبحث عن حجة أو تعليل لقبولها كما رويت.

أما المبرد فلم يجعلها في الضرورات إنما اعترض عليها ووقف منها أحد موقفين:

أ ـ التخطئة والرد لمخالفتها الأصول.

ب ـ تغيير رواية الشعر الذي اشتمل على تلك الظواهر التي عدها لحناً، والضرورة لا تجوز اللحن،(لهذا جاء تغييره لروايات جملة أبيات فيها من ظواهر واستعمالات لغوية جاءت في شعر قدماء ومحدثين).

إن هذا التصرف في رواية الشعر لم يختص به المبرد،إنما كان لدى من سبقه أحياناً. كان لدى خلف الأحمر في تغييره رواية بيت لجرير إذ قرأه الأصمعي عليه زاعماً أن جريراً كان قليل التنقيح لشعره[54].

لقد أثار تغيير المبرد في رواية الشعر الخلاف والانتقاد عليه،وعلى الرغم من أن ابن جني كان استمراراً لمذهب القياس عند المبرد ويرى إجازة القول عند اضطرار الشاعر بما يبيحه القياس وإن لم يرد به سماع[55] ووصف المبرد في تغييره رواية أبيات جاءت في (الكتاب) على أنها من الضرورات بأنه

---

(51) الخصائص 1/ 357.

(52) الثابت والمتحول 2/ 165.

(53) المقتضب (مقدمة المحقق) 1/ 108.

(54) الموشح 198، 199.

(55) الخصائص 1/ 396.

اعتراض على العرب لا على صاحب الكتاب (لأنه حكاه كما سمع)[56].

وقال فيه أيضاً: (واعتراض أبي العباس في هذا الموضع إنما هو ردّ للرواية وتحكم على السماع بالشهوة)[57].

وقال فيه ابن ولاد (فهذا رجل يجعل كلامه في النحو أصلاً وكلام العرب فرعاً فاستجاز أن يخطئها إذا تكلمت بفرع يخالف أصله)[58].

ونقده علي بن حمزة قائلاً: (ربما ركب المذهب الذي يخالف فيه أهل العربية واحتاج إلى نصرته فغير له الشعر واحتج به)[59].

فمما غير فيه روايته في حذف تنوين ما ينصرف قول دوس بن دهبل القريعي:

وقائلة ما بال دَوْس بعدنا صحا قلبه عن آل ليلى وعن هند

أنشده: وقائلة ما للقريعيّ بعدنا. . . .[60].

وقول العباس بن مرداس:

فما كان حصنٌ ولا حابسٌ يفوقان مرداسَ في مَجمعِ

أنشده: يفوقان شيخي في مجمع[61].

وفي وقف حركة الإعراب في بيت امرىء القيس:

فاليومَ أشربْ غيرَ مستحقبٍ إثماً من الله ولا واغلِ

---

(56) الخصائص 1/ 75 وانظر 2/ 341، 3/ 96 وانظر تفصيل هذا في كتاب (أبو العباس المبرد) ص 69 فصول في فقه العربية للدكتور رمضان عبد التواب 171- 173 الضرورة الشعرية للعدواني 105، 106، الضرورة الشعرية للسيد إبراهيم محمد ص 30.

(57) الخصائص 1/ 75.

(58) المقتضب (مقدمة المحقق) 1/ 159 عن كتاب الانتصار لابن ولاد.

(59) التنبيهات 109.

(60) عبث الوليد للمعري 154.

(61) السابق 187.

بتسكين باء (شرب) رواه (فاليومَ أُسقى غير مستحقب..)[62].

وقد أورد ابن عصفور جملة من الأبيات مروية بوقف حركة الإعراب ثم قال (أنكر المبرد والزجاج التسكين في جميع ذلك لما فيه من ذهاب حركة الإعراب وهي لمعنى،والصحيح أن ذلك جائز سماعاً وقياساً) ثم علل ذلك[63].

وفي حذف حرف الجر في مواضع من الشعر والقرآن الكريم واستحسانه إياها أنكر رواية أهل الكوفة بيت جرير (تَمُرُّون الديارَ ولم تعوجوا..).

مصححاً إياها بقراءته على عمارة بن عقيل (مررتم بالديار ولم تعوجوا)[64] وكان كثير الاعتراض على النحويين في استعمالات لغوية،كعطف الظاهر على الضمير المخفوض،وكاستعمال (عسى) بمنزلة (لعل)،والحذف والذكر والتقديم والتأخير.وهو في كل ذلك يميل إلى تحليل الجملة الشعرية ويخضعها للقياس والتعليل في قبولها أو نقدها والاعتراض عليها[65].

وبهذا القياس أيضاً أخضع شعر المحدثين إلى تحليله وأحكامه على الرغم من قبوله واستحسانه وإدخاله في مصنفاته وشرحه لتلامذته. قال في أبي العتاهية،مع اعترافه باقتداره في قول الشعر وسهولته عليه: إنه (يكثر عثاره وتصاب سقطاته وكان يلحن في شعره ويركب جميع الأعاريض : فمما أخطأ فيه قوله:

ولَرُبّما سُئلَ البخيل الشيء لا يسوي فتيلا

لأن الصواب لا يساوي لأنه من ساواه يساويه..)[66] فقد خطأه في

---

(62) الكامل 209 وانظر في رواية الكتاب 4/ 204 وديوان امرىء القيس 173 فالرواية فيها بسكون الباء وانظرأيضاً (أبو العباس المبرد) لعضيمة ص 70.. ففيه أمثلة لذلك، المقتضب 1/ 108، 109 (مقدمة المحقق).

(63) ضرائر الشعر 93 ـ 97.

(64) الكامل 31 ـ 34 وانظر ما يجوز للشاعر في الضرورة 223.

(65) انظر الكامل 748، 749، المقتضب (مقدمة المحقق ص 89 ـ 115).

(66) الموشح 405، 406.

استعمال صيغة الفعل ودلالته. وكذا خطأ ابن يسير الرياشي في صيغة مصدر ودلالته في قوله:

إنّ القُنوعَ الغنى لا كثرة المال

(لأن القنوع إنما هو السؤال والقانع السائل... وإذا رضي قيل: قنع يقنع قناعة)[67].

وفي مجال بنية الكلمة وصيغتها نذكر نزول فصاحة علي بن الجهم عنده وكان يعده من الفصحاء إذ سمعه في مجلس محمد بن عيسى يقول عند انصرافه (إنه بلغني شيء وأظنني مأزور في قعودي) فقال المبرد: نقص في عيني وإنما هو موزور[68]. فالكلمة وردت في حديث النبي ﷺ «ارجعن مأزوراتٍ غيرَ مأجوراتٍ»[*] وعللوها على اتباع الأول الثاني وقد ورد الاتباع في كلام العرب[69] لكن المبرد طلب القياس على الأكثر.

وفي مجال الإعراب وعلامته خطأ قول سليمان بن عبد الله بن طاهر:

وقد مَضَتْ ليَ عشرونان ثنتان

بأنه لحن لأن إعراباً لا يدخل على إعراب[70]. وخطأ عبد الصمد بن المعذل في ترك صرف ما ينصرف في قوله (إنّ أبا رُهْمَ في تَكرّمِهِ)[71].

لقد كان المبرد ذا بصر بالشعر ونقد معانيه وأساليبه وما يقع في لغته من الظواهر الأسلوبية للشاعر وإبداعه أو استخدامه الخاص للغة الذي درسه القدماء على أنه ضرورات شعرية إنما هي خصائص لغة الشعر.

---

(67) الموشح 457.

(68) الموشح 528.

(*) انظر سنن أبي داود ـ الجنائز حديث (3167)، «انظر المعجم المفهرس لونسنك 1/ 17.

(69) انظر معاني القرآن 2/ 475، إعراب القرآن للنحاس 3/ 119.

(70) الموشح 536.

(71) السابق 528، 529.